



المقدمة:

شكلَ موضوع المياه قديماً وحديثاً أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية، وفي سياسة الدول تجاه بعضها البعض، كونه نوع من التهديدات الجديدة للأمن القومي للدولة، وذلك كون الدول التي تشترك في مجرى النهر الدولي يبقى الأمن القومي لها مرتبط بالأمّن القومي لجميع الدول التي تشترك في هذا المجرى، وذلك باعتبار الماء مادة حيوية واستراتيجية لأمّن البلدان والمجتمعات، خاصةً مع تزايد الطلب على هذا المورد بعد تناقص مردود المياه واضمحلالها في بعض المناطق، وهذا من شأنه أن يجعل من هذا المورد مصدراً للتنافس الدولي عليه.

تعد الأنهار من المصادر المائية التقليدية الأكثر أهمية على وجه الكوكب، والتي تنقسم بين أنهار محلية وأنهار دولية، وهذه الأنهار سواء أكانت وطنية أم دولية تشكل عامل استقرار أو تهديد للدول، وبالتالي فإنها بحاجة لقواعد ونظريات قانونية تنظم كيفية الانتفاع بمياه النهر، وتحدد حقوق الدول وواجباتها في مجرى النهر الدولي المشترك ، وعليه يمثل هذه الحالة حوض نهر النيل الذي يشهد حالياً أزمة مائية خانقة عمت أرجاء القارة الأفريقية، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمسببات الداخلية التي أشعلت فتيل الأزمة المائية، تمثلت في رفض ونقض دول المنبع للاتفاقيات المائية الموروثة عن العهد الاستعماري بخصوص تنظيم انسياب وجريان نهر النيل، بلغت ذروتها في شروع إثيوبيا في تشييد سد النهضة على مجرى النيل الأزرق، أحد روافد نهر النيل، مصحوباً باعتراض مصريٍ_سوداني، كون هذا السد يشكل مسألة حرجة لمصر والسودان من ناحية تناقص الحصص المائية المقدرة لكلا البلدين وفقاً لاتفاقيات ١٩٢٩، ١٩٥٩، وهذا شكل تحدياً للأمن المائي لدول حوض النيل.

إن تشييد إثيوبيا مشروع سد النهضة أدى إلى حدوث نزاع وتوتر في مجرى العلاقات الدولية المصرية السودانية – الإثيوبية، وعليه فقد دخلت الدول الثلاث في مجموعة من التفاهات والجولات التفاوضية عبر وساطة دولية إقليمية (الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي) بغية وضع إطار قانوني ناظم يحدد عدد سنوات الملء والتشغيل وسعة السد بما يرضي الدول الثلاث، إلا أن جهود الأطراف باءت بالفشل، ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود دون تحقيق نتائج إيجابية، استمراراً لسياسة إثيوبيا في المراوغة والمماطلة.

في هذا السياق، برزت مجموعة من السيناريوهات المستقبلية للعلاقات المائية بين دول حوض النيل، تمثلت في سيناريو التعاون تارة (الخيار التفاوضي البناء) عبر العودة إلى طاولة المفاوضات، وبين سيناريو التصعيد العسكري تارة الذي يفضي إلى استخدام الأدوات القسرية، مصحوباً بالقوة العسكرية، على الرغم من استبعاد تحقيق هذا السيناريو وفقاً للظروف الدولية والإقليمية التي يشهدها النظام الدولي.

تقسيم الدراسة:

الفصل الأول

يتناول التأسيس النظري للدراسة، من حيث دراسة ماهية الأمن المائي والبحث في أهمية ومحددات وأهمية الأمن المائي، ودراسة البعد المائي من منظور النظرية الواقعية والليبرالية في العلاقات الدولية، وأيضاً دراسة القانون الدولي للأنهار الدولية المشتركة.

الفصل الثاني

يبحث هذا الفصل في الأزمة المائية في حوض النيل من خلال دراسة جغرافية حوض النيل، والبحث في أسباب الأزمة المائية في حوض النيل، والتعريف بسد النهضة ومخاطره على مصر والسودان.

الفصل الثالث

اختص هذا الفصل بمفاوضات تسوية المسألة المائية في منطقة حوض النيل، بحيث يبحث في الأساس القانوني الناظم لمياه النيل، وسلوك دول حوض النيل تجاه أزمة مياه النيل، وأيضاً مستقبل الأزمة المائية في حوض النيل وتأثيرها على الأمن المائي لتلك الدول.

منهج الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير العوامل التي أدت إلى نشوء الأزمة المائية في منطقة حوض النيل، بغية الحصول على البيانات والمعلومات وتحليلها لاستشراف آفاق الظاهرة المدروسة، والتوصل إلى حلول ونتائج تساعد على حل الأزمة المائية القائمة.

النتائج:

١. إن عدم التوازن في توزيع الموارد المائية في منطقة حوض النيل، علاوةً على الفقر الشديد في الموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة في مجال إدارة الموارد المائية، والاستطراد في ظروف المناخ الجاف، والمتغيرات البيئية والمناخية والديمغرافية الناجمة عن التزايد في أعداد السكان، بالإضافة إلى دور التدخلات الخارجية (إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ودور الخليج)، وقصور الأدوات القانونية بشأن مسألة المياه وعدم إلزاميتها، جميعها عوامل لعبت دوراً محفزاً على النزاع المائي بين دول المنبع ودولتي المصب.

٢. أدى بناء إثيوبيا سد النهضة على مجرى النيل الأزرق إلى تهديد الأمن المائي لمصر والسودان (دول المصب) وتغيير موازين القوى بين مصر وإثيوبيا، انطلاقاً من الموقع الجيوستراتيجي الذي باتت تمتلكه إثيوبيا جراء بناء السد، والتحكم في التدفق المائي لحوض النيل قبل وصوله إلى مصر والسودان، وبالتالي باتت منطقة حوض النيل في مرحلة إعادة توزيع القوة والأدوار من جديد جراء المتغيرات والظروف الدولية والإقليمية التي باتت تعصف بالنظام الدولي.

٣. تمخض عن تهديد الأمن المائي لمصر والسودان جراء بناء سد النهضة، دخول أطراف النزاع (مصر والسودان وإثيوبيا) في مجموعة من المفاوضات المارثونية التي امتدت قرابة العشر سنوات للتوصل إلى اتفاق قانوني بشأن قواعد ملء السد والتشغيل خلال أوقات الجفاف والفيضان، بالإضافة إلى ذلك أظهرت جولات التفاوض عدم اضطلاع المنظمات الدولية والإقليمية بالمهام المنوطة بها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وبات من المستعجل البحث عن أدوات أخرى للتوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع.

٤. تراجع مؤشرات لجوء أطراف النزاع إلى تبني الخيار العسكري بشأن ملف السد، نظراً للمخاطر المترتبة على مصر والسودان جراء هذا الخيار، بالإضافة إلى إن استمرار إثيوبيا في بناء السد بات ينم عن أهمية الخيار التعاوني بين أطراف النزاع جراء الفوائد والمنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا الخيار.

المراجع:

- (د. ن.)، (٢٠٢٣)، الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتنمية، التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي في المنطقة، القاهرة، مصر، منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والإسكوا، ص: ١٨٦.
- أحمد، عبد اللطيف فاروق، (٢٠١٦)، انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري، القاهرة، مصر، المكتب العربي للنشر، ص: ٣٥٤.
- إسماعيل، محمد صادق، (٢٠١٢)، المياه العربية وحروب المستقبل، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ص: ٢١٠.
- البحيري، زكي، (٢٠١٦)، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: ٧٤٠.
- بكر، حسن، (٢٠٠٠)، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ص: ٢٥٤.
- بيليس، جون، وسميث، ستيف، (٢٠٠٤)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ص: ١٨٣.
- حسين، عدنان السيد، (٢٠٠٣)، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، ص: ٣٠٤.
- الحلبي، هشام، وإبراهيم، محمد، (٢٠٢٠)، محاضرات في ملف السد الإثيوبي ومسارات التفاوض، رؤى استراتيجية، الاسكندرية، مصر، مكتبة الاسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص: ٢٦.
- حمد، سيد محمد موسى، (٢٠٠٣)، مصر ودول حوض النيل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: ٣٠٣.
- خدام، منذر، (٢٠٠٠)، الأمن المائي السوري: دراسة اجتماعية، دمشق، وزارة الثقافة، ص: ٢٠٦.